إبقاء الأسر على اطلاع وإشراكها

29 أكتوبر 2026 – الاستفسارات الإعلامية

تقدم حكومة ألبرتا تغييرات تهدف إلى تعزيز الشفافية وتزويد الأسر بمعلومات واضحة ومتسقة بشأن تعليم أبنائها.

تقدم حكومة ألبرتا مشروع القانون رقم 35، المعنون «*قانون تعديل تشريعات التعليم ورعاية الأطفال (ضمان مشاركة أولياء الأمور) لسنة 2026*»، بهدف تعزيز المساءلة وتحسين الشفافية في جميع أنحاء منظومة التعليم في ألبرتا. في حال إقراره، ستتيح التعديلات المقترحة على *قانون التعليم* لوزير التعليم ورعاية الأطفال وضع معايير إقليمية موحدة لبطاقات تقييم الطلاب، وفرض مزيد من الشفافية بشأن أيام التطوير المهني، واستحداث إجراءات أكثر اتساقاً لمعالجة شواغل أولياء الأمور التي لم تتم تسويتها.

«نضع أولياء الأمور في صميم العملية التعليمية لأبنائهم، من خلال توفير معلومات أكثر وضوحاً، وتعزيز الشفافية، وإتاحة فرص أكبر للأسر للبقاء على اطلاع والمشاركة الفاعلة».

ديميتريوس نيكولايدس، وزير التعليم ورعاية الطفولة

بطاقات تقييم واضحة ومتسقة

من شأن معايير بطاقات التقييم المقترحة أن تساعد في ضمان حصول الأسر في جميع أنحاء ألبرتا على معلومات واضحة ومتسقة بشأن تقدم الطلاب ومستوى تحصيلهم الدراسي، مع إتاحة المجال لمجالس إدارات المدارس لمواصلة تحديد أشكال بطاقات التقييم وطرق تقديمها.

تعزيز الشفافية بشأن أيام التطوير المهني

سيُطلب من السلطات التعليمية الإفصاح علناً عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تُنفذ خلال أيام التطوير المهني وغيرها من أيام العمل التشغيلية غير المخصصة للتدريس. وسيساعد ذلك أولياء الأمور على فهم كيفية استغلال المدارس لهذه الأيام لدعم نجاح الطلاب بصورة أفضل.

مساعدة أولياء الأمور على معالجة الشواغل التي لم تتم تسويتها

سيتطلب التشريع أيضاً من مجالس إدارات المدارس وضع إجراءات لتلقي شواغل أولياء الأمور التي لم تتم تسويتها من خلال الإجراءات المعمول بها على مستوى المدارس ومعالجتها. وسيظل متوقعاً من أولياء الأمور طرح شواغلهم من

التصنيف: عام

خلال الإجراءات المعمول بها لدى المدارس ومجالس إداراتها، كما ستظل مجالس إدارات المدارس مسؤولة عن معالجة الشواغل الفردية وتسويتها.

كما تعتزم حكومة ألبرتا تطوير أداة إلكترونية لمساعدة الأسر على التعامل مع الشواغل وتوجيهها خلال مراحل معالجتها، فضلاً عن مساعدة الحكومة على تحديد القضايا الجديدة التي تظهر على مستوى المقاطعة.

تعزيز الرقابة على تسمية المدارس

سيُعدل التشريع أيضاً *قانون إزالة السياسة والأيديولوجيا من الفصول الدراسية وتعديل قانون التعليم لسنة 2026*، بحيث يُشترط على مجالس إدارات المدارس الحكومية الحصول على موافقة الوزير قبل الشروع في إجراءات تسمية أحد المباني المدرسية التي تملكها أو تغيير اسمه. وبعد الحصول على الموافقة، يمكن لمجالس إدارات المدارس مواصلة المشاورات المحلية واتخاذ القرارات المتعلقة بتسمية المدارس أو تغيير أسمائها.

«تؤدي العلاقات القوية مع الأسر دوراً أساسياً في دعم نجاح الطلاب. إن ضمان إبقاء الأسر على اطلاع وإشراكها في دعم تعلم أبنائها مسؤولية نوليها أهمية بالغة. ومن شأن تعزيز الاتساق في جميع أنحاء ألبرتا أن يساعد الأسر على فهم تقدم أبنائها بوضوح أكبر، وتعزيز فرص حصولهم على الدعم، وتيسير الوصول إلى المعلومات والإرشادات».

ساندرا بالاتسو، رئيسة مجلس الإدارة، مدارس إدمونتون الكاثوليكية

«تشجع هذه التدابير على مواصلة ترسيخ التواصل الواضح والثقة بين الأسر والمدارس. وترى جمعية مجالس المدارس في ألبرتا (ASCA) أن أولياء الأمور المطلعين والملمين بالشؤون التعليمية قادرون على تقديم أقوى أشكال الدعم داخل مجتمعاتهم المدرسية، بما يضمن نجاح جميع الطلاب».

ميغان باريسيان، رئيسة جمعية مجالس المدارس في ألبرتا

«يمثل مشروع القانون رقم 35 خطوة أساسية لضمان أن يكون لأولياء الأمور صوت واضح ومتسق في مدارسنا. وتعزز هذه التغييرات الثقة والتعاون من خلال إتاحة المعلومات المتعلقة بتقدم الطلاب والإجراءات المعتمدة لدى مجالس إدارات المدارس لجميع الأسر».

تيم دريدجر، رئيس مجلس إدارة قسم مدارس فورت فيرمليون

من شأن هذه التغييرات المقترحة، مجتمعةً، أن توفر للأسر معلومات أوضح بشأن تعليم أبنائها، وأن تعزز الشفافية في جميع أنحاء منظومة التعليم، وأن تتيح للأسر وسائل أكثر اتساقاً لطرح شواغلها ومتابعة إجراءات معالجتها.

حقائق سريعة

- في حال إقرار التعديلات على *قانون التعليم*، سيدخل حيز التنفيذ عند صدور مرسوم بإعلانه، ومن المتوقع أن يتم ذلك في الوقت المناسب لبدء العام الدراسي 2027-2028.

التصنيف: عام

- ستُطبق التعديلات المتعلقة بتوحيد بطاقات التقييم على مجالس إدارات المدارس الحكومية والمدارس المنفصلة، والسلطات الإقليمية الناطقة بالفرنسية.
- سيُطلب من السلطات التعليمية الإفصاح علناً عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة المنفذة خلال أيام العمل التشغيلية غير المخصصة للتدريس، وذلك في غضون 60 يوماً تقويمياً من كل يوم من هذه الأيام. وستُطبق هذه المتطلبات على مجالس إدارات المدارس الحكومية والمدارس المنفصلة، والسلطات الإقليمية الناطقة بالفرنسية، والجهات المشغلة للمدارس المستقلة المعتمدة بموجب ميثاق، والجهات المشغلة للمدارس المستقلة المعتمدة.
- وستُطبق التعديلات المتعلقة باستفسارات أولياء الأمور بشأن النزاعات أو الشواغل التي لم تتم تسويتها على مجالس إدارات المدارس الحكومية والمدارس المنفصلة، والسلطات الإقليمية الناطقة بالفرنسية، والجهات المشغلة للمدارس المستقلة المعتمدة بموجب ميثاق.
- وستدعم ثلاثة قرارات وزارية تنفيذ هذه التعديلات من خلال وضع ما يلي:
  - معايير إقليمية موحدة لإصدار بطاقات التقييم؛
  - متطلبات الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة المنفذة خلال أيام العمل التشغيلية غير المخصصة للتدريس؛ و
  - الهياكل والمهام ومعايير تقديم الخدمات المطبقة على السلطات التعليمية عند وضع وتنفيذ الإجراءات اللازمة لتلقي استفسارات أولياء الأمور بشأن النزاعات أو الشواغل التي لم تتم تسويتها ومعالجتها.

- وسيتم تقديم مزيد من المعلومات بشأن القرارات الوزارية المرتقبة قبل بدء العام الدراسي 2027-2028.

- تشمل التعديلات المقترحة أيضاً تغييرات تحريرية وتقنية طفيفة على *قانون التعليم*، وذلك لاستكمال التعديلات التي أُدخلت عليه مؤخراً.
- ويجري المضي قدماً في التعديلات المقترحة بالتوازي مع التغييرات المقترحة على *قانون التعلم المبكر ورعاية الأطفال*.

معلومات ذات صلة

- تعزيز المساءلة في منظومتي التعليم ورعاية الأطفال

أخبار ذات صلة

- حماية الأطفال وإبقاء أولياء الأمور على اطلاع (29 أكتوبر 2026)
- إزالة السياسة والأيديولوجيا من الفصول الدراسية (31 مارس 2026)

الوسائط المتعددة

- شاهد المؤتمر الصحفي

التصنيف: عام

استفسارات وسائل الإعلام

غاريت كولر

780-427-5010
كبير السكرتيرين الصحفيين، قطاع التعليم ورعاية الأطفال

التصنيف: عام